دور المرأة في تشكيل العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المغرب وتونس

سانيا سوزانا شيبوش(*)

طالبة دكتوراه، جامعة كورفينوس، بودابست – المجر.

مقدمة

أدى حصول المغرب وتونس على الاستقلال عن السلطة الاستعمارية الفرنسية عام 1956 إلى زيادة قدرة منظمات حقوق المرأة والناشطات فأسفرت عن خطاب نشط حول تمكين المرأة. وكان لتحول النظام الدولي الذي بدأ منذ الثمانينيات أثر كبير في جذور الحركات الشعبية، وبالتالي ظهّر أيضًا الاتجاه السياسي لصانعي القرار. ونتيجة لهذه العملية، أصبح تحقيق المساواة بين الجنسين أحد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام 2030[1]، ولم تظهر تشكيلات عالمية فحسب، بل إقليمية أيضًا، انبثق منها «تجمع 95ـالمساوات المغاربية»، وهو أكبر شبكة للمنظمات غير الحكومية النسوية التي أنشئت في عام 1992[2]. ومن الأحداث المهمة المتعلقة بتمكين المرأة مؤتمر بكين الذي نُظم في عام 1995 وأسفر عن اعتماد منصة عمل بكين التي حددت اثني عشر مجالًا (بما في ذلك المساواة في الظروف في سوق الشغل، والتعليم، والحصول على الرعاية الصحية، وكذلك في صنع القرار)، حيث يجب اتخاذ خطوات جوهرية للقضاء على عدم المساواة بين الجنسين[3] على الرغم من أن الوجود المتزايد للجهات الفاعلة غير

(*) البريد الإلكتروني: xeni-khali2008@live.fr

(1) الأمم المتحدة، «جدول أعمال التنمية المستدامة،» <https://www.un.org/sustainabledevelopment/development-agenda/>. (اطلع عليه بتاريخ 21 شباط/فبراير 2021). (اطلع عليه بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 2021).

(2) Dorra Mahfoudhi, «Le Collectif Maghreb-Égalité 95: Pour un mouvement féministe maghrébin,» *Nouvelles Questions Féministes*, vol. 33, no. 2 (2014), pp. 132-135, <https://bit.ly/3yls47a> (accessed on 28 September 2021).

(3) UN Women, «Summary Report: The Beijing Declaration and Platform for Action Turns 20,» (2015), <https://bit.ly/3uuwVBI>. (accessed on 15 September 2021).

الحكومية تحدى وجهة النظر التي تركز على الدولة، إلا أنه لا يمكن أحدًا أن يعترض على حقيقة أن الدول ستبقى أهم اللاعبين في الساحة السياسية الدولية.

في شمال أفريقيا، يجب إبراز الإجراءات الرائعة التي اتخذتها كل من المغرب وتونس لتحسين وضع المرأة في المجالين السياسي والاقتصادي، ولكن من دون شك، فإن تونس هي التي تميزت في المنطقة وغالبًا ما تعَدّ رائدة في مجال حقوق المرأة.

نتيجة عدم وجود نهج رقابي من أعلى إلى أسفل يرتبط بالخصائص التاريخية والاجتماعية للمغرب، تطلب تحسين حقوق المرأة في البلد حضوراً وتدابير أكثر أهمية من جانب المنظمات غير الحكومية، التي وجدت نفسها في بيئة مواتية تمامًا بعد تولي الملك محمد السادس العرش في عام 1999.

تركز الدراسة على تحليل التفاعل بين الجهات الفاعلة دون الوطنية والحكومات في المغرب وتونس من خلال استحضار مفهوم كيوهان ونيي للنزعة عبر الوطنية ونتائج وتأثير تفاعلاتها[4] على الحكومات المعنية. وفي حين تمثل المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة محور البحث، فهو يعتمد أيضًا على مدخل العلاقات الدولية النسوية ويثير تصورات «آن تيكنر» الجندرية. ويخلص البحث إلى أن مسألة حقوق المرأة تتطلب تحليلًا معقدًا تؤخذ في الحسبان فيه جميع الظروف والجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك صناع القرار والجهات الفاعلة دون الحكومية في الساحة السياسية. ولفهم بيئة المنظمات المعنية بحق المرأة في البلدان التي تم تحليلها، لا بد من تسليط الضوء على أن نشأتها يمكن إرجاعها إلى حقبة طويلة من قبل عمليات الثمانينيات، وهي مرتبط تمامًا بنضال البلدان المذكورة أعلاه من أجل الاستقلال فضلًا عن خصائصها السياسية والتاريخية والاجتماعية والثقافية. فمن ناحية، كانت المبادرات الدولية بمنزلة غوص من أجل أن تُخرج إلى حيز الوجود مفاهيم مثل التمييز القائم على أساس الجنس أو العنف ضد المرأة أو تعميم مراعاة المنظور الجندري. من ناحية أخرى، شكل النظام الأبوي وقوانين الأسرة التمييزية[5] عقبة خطيرة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، وتحديدًا في المغرب.

في هذا الصدد، اتبعت تونس مسارًا فريدًا من حيث حقوق المرأة، كما ذكر من قبل، جعلها تتميز عن البلدان الأخرى في المنطقة. اعتمدت عملية تحديث المثال الغربي في تونس على نحو أساسي على تنويع اقتصادها وتعزيز رأس مالها البشري مع التركيز بوجه خاص على تمكين المرأة[6].

(4) Joseph S. Nye, Jr. and Robert O. Keohane, «Transnational Relations and World Politics: An Introduction,» *International Organization*, vol. 25, no. 3 (Summer 1971), pp. 329-349.

(5) Anna Barska, «The Evolution of the Emancipation Movement of Women in the Maghreb,» *Rocznik Orientalistyczny/Yearbook of Oriental Studies*, vol. 72, no. 1 (2019), p. 144 (accessed on 21 October 2021).

(6) United Nations University World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER, «Tunisia's Development Experience: A Success Story?,» (2009), p. 1, <https://www.wider.unu.edu/publication/tunisias-development-experience>. (accessed on 23 October 2021).

وقبل أي شيء، في عام 1956 (قانون الأحوال الشخصية، الذي يشار إليه بالتالي باسم «سي إس بي») ألغى تعدد الزوجات، ووفر للمرأة الحق في الطلاق وفي حضانة الأطفال، وحدد الحد الأدنى لسن الزواج[7]. وفي عام 1958، أدخل بورقيبة التعليم الإلزامي للشابات والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية[8]. وعلى خلاف تونس، فإن هيمنة المعايير التقليدية في المغرب، المستمدة من مجتمع أبوي وتوطيد هذه المعايير في قانون الأسرة (المدونة) الذي اعتمد في عام 1957، حددت الوضع الأدنى للمرأة منذ بداية استقلال البلد الذي حدث في عام 1956. ونتيجة عدم وجود نهج رقابي من أعلى إلى أسفل يرتبط بالخصائص التاريخية والاجتماعية للمغرب، تطلب تحسين حقوق المرأة في البلد حضورًا وتدابير أكثر أهمية من جانب المنظمات غير الحكومية، التي وجدت نفسها في بيئة مواتية تمامًا بعد تولي الملك محمد السادس العرش في عام 1999[9].

نتيجة عدم وجود نهج رقابي من أعلى إلى أسفل يرتبط بالخصائص التاريخية والاجتماعية للمغرب، تطلب تحسين حقوق المرأة في البلد حضورًا وتدابير أكثر أهمية من جانب المنظمات غير الحكومية، التي وجدت نفسها في بيئة مواتية تمامًا بعد تولي الملك محمد السادس العرش في عام 1999.

بعد الجزء النظري والتوقعات الموجزة حول تطور حقوق المرأة في المغرب وتونس في الاختبار التجريبي، يتحقق المقال من أن مسألة المساواة بين الجنسين هي عملية معقدة في مجتمع علاقات جندرية، وأن الجهات الفاعلة الحكومية ودون الحكومية تساهم في بناء حقوق المرأة. وفي هذا الصدد، فإن تطور حقوق المرأة هو عملية بناء وإزالة بناء مستمرة. ومن أجل التمكن من اختبار البيان المذكور أعلاه، أجريت مقابلات مع ممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية المغربية والتونسية المعنية بحقوق المرأة، وسيتم تحليل نتائجها في الفصل الأخير.

أولًا: الجندرة من منظور العلاقات الدولية في عالم الاعتماد المترابط المعقد

عند تناول مسألة مشاركة المرأة في الميدان السياسي والاقتصادي وتحليل أسباب التفاوتات القائمة بين الرجل والمرأة عمومًا، بصرف النظر عن الحالة الوبائية الراهنة، تتناول الدراسة الحركة النسائية من منظور العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، يجب ذكر اسم آن تكنر التي ـ استنادًا إلى

(7) «Droit civil, droit commercial, droit de la famille,» (Loi no. 2010-39 du 26 juillet 2010 portant unification de l'âge de la majorité civile), <https://bit.ly/3yn9WKj> (accessed on 22 February 2020).

(8) أحمد شبشوب، **بورقيبة وأنا** (دبي: المنهل، 2014)، ص 128.

(9) Moha Ennaji, «Women and Gender Relations during the Pandemic in Morocco,» *Gender and Women's Studies*, vol. 4, no. 1 (2021), pp. 165-166.

تهميش المرأة في صنع السياسات ووجود مختلف القوالب النمطية ـ وصفت العلاقات الدولية بأنها ذات هيمنة ذكورية، تسمى بصورة أعمق العلاقات الدولية «المجندرة». ووفقًا لتكنر، فإن القضاء على التسلسل الهرمي للجنسين يتطلب مشاركة أكثر مساواة، 50 بالمئة من مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك صنع السياسات الخارجية والعسكرية[10]. وبما أن دور المرأة في المجتمع ينشأ من خلال معايير اجتماعية وثقافية مختلفة كثيرًا ما تكون على شاكلة قيود أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، فإن أوجه عدم المساواة هذه تخترق الساحة السياسية الداخلية حيث تتخذ تدابير صناع القرار وفقًا لذلك. علاوة على ذلك، فإن هذه الأنماط التي تم إنشاؤها اجتماعيًا لها تأثير خطير في سلوك الدول على المستوى عبر الوطني أيضًا[11].

إن ظهور المشاكل العالمية منذ سبعينيات القرن العشرين وحلها يتطلب نهجًا مختلفًا تمامًا عن الإدارة السابقة لهذه التحديات. هكذا ظهرت ظاهرة الاعتماد المترابط المعقد إلى الوجود نتيجة ظهور جهات سياسية فاعلة جديدة، كالجهات الفاعلة دون الحكومية التي لها تأثير كبير في صنّاع القرار.

إن الإشارة إلى مفهوم ر. و. كونيل للرجولة المهيمنة أمر لا غنى عنه لفهم أصول العلاقة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة فهمًا أفضل. في عمله **الجندر والسلطة** ذكر كونيل أن هيمنة الرجل على المرأة هو شكل مثالي ثقافي أنشأه المجتمع ويساعد على الحفاظ على النظام الاجتماعي الأبوي[12]. وعلى غرار كونيل، سلطت جوان سكوت الضوء أيضًا على حقيقة أن العلاقات بين الجنسين هي في الواقع علاقات قوة مستمدة من التقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين (المجال الخاص مقابل المجال العام) وهو ما يعزز الوضع الأدنى للمرأة في الساحة السياسية[13]. وقد وضعت الراديكالية النسوية سينثيا إنلوي، نهجًا مختلفًا عند دراسة أوجه عدم المساواة القائمة بين الرجل والمرأة، وبدلًا من تحليل أسباب ضعف مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار الرئيسية، حاولت أن تجد جوابًا عن غياب المرأة في مجالَي السياسة والأمن[14].

---

(10) *Gender in International Relations: Feminist Perspectives on Achieving Global Security* (New York: Columbia University Press, 1992), pp. 8-9 and 96.

(11) Robert O. Keohane, «Beyond Dichotomy: Conversations between International Relations and Feminist Theory,» *International Studies Quarterly*, vol. 42 (1998), pp. 193-194.

(12) Rachel Jewkes [et al.], «Hegemonic Masculinity: Combining Theory and Practice in Gender Interventions,» *Culture, Health and Sexuality*, vol. 17, no. 2 (2016), p. 113.

(13) Joan W. Scott, «Gender: A Useful Category of Historical Analysis,» *The American Historical Review*, vol. 91, no. 5 (December 1986), p. 1069.

(14) Tricia Ruiz, «Feminist Theory and International Relations: The Feminist Challenge to Realism and Liberalism,» *Soundings Journal* (2005), p. 5.

وعلى النقيض من النتائج السابقة، ذكرت إنلوي أن المرأة موجودة في الواقع على الساحة السياسية والعسكرية، ولكن العمليات المؤسسية عززت دائمًا هيمنة الرجل على المرأة. وكما سبق ذكره في المقدمة، فإن تطور حقوق المرأة عملية معقدة، تسهم الجهات الفاعلة الحكومية ودون الحكومية في تشكيلها. وبما أن السؤال الرئيسي في البحث هو «إلى أي مدى يمكن للجهات الفاعلة دون الحكومية أن تتعاون لتحسين وضع المرأة في المغرب وتونس، وما هو الأثر الذي يمكن أن يحدثه تعاونها في صنّاع القرار؟»، فإنه لا غنى عن التعامل مع التأثير المتزايد للجهات الفاعلة دون الحكومية في صنّاع القرار. إن ظهور المشاكل العالمية منذ سبعينيات القرن العشرين وحلها يتطلب نهجًا مختلفًا تمامًا عن الإدارة السابقة لهذه التحديات. هكذا ظهرت ظاهرة الاعتماد المترابط المعقد إلى الوجود نتيجة لظهور جهات سياسية فاعلة جديدة، كالجهات الفاعلة دون الحكومية التي لها تأثير كبير في صنّاع القرار. وفي حين أنه لا يمكن لأحد أن ينكر من ناحية أن النظام السياسي التقليدي لا يزال يركز على الدولة، فإنه من ناحية أخرى لا يمكننا الاعتراض على حقيقة أن المنظمات المحلية والإقليمية تمارس أيضًا، من خلال حشدها ومراقبتها، تأثيرًا كبيرًا ليس في الرأي العام فقط، ولكن في تدابير الحكومات أيضًا. ووفقًا لجوزيف ناي وروبرت أو كيوهان، فإن الجهات الفاعلة غير الحكومية لها في بعض الحالات تأثير أكبر في العمليات الدولية من الدول نفسها، وخلافًا للأنشطة المشتركة بين الدول، فإن الخصائص الرئيسية للتفاعلات عبر الوطنية هي أنها تشمل أيضًا جهات فاعلة دون حكومية.

عند تناول مسألة حقوق المرأة في المغرب الكبير، لا بد من الإشارة إلى أن تطور حقوق المرأة لا يمكن فصله عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن بشكل رئيسي الخصائص السياسية والتاريخية لكل بلد تمت دراسته.

ذكر ناي وكيوهان أن للنزعة عبر الوطنية خمسة آثار في سلوك الدولة. وتشمل هذه الآثار ما يلي: التغيرات في المواقف، ظهور التعددية الدولية، القيود المفروضة على الدول للمناورة نتيجة تغيير النظام التقليدي الذي يركز على الدولة، زيادة القدرة على التأثير في الحكومات الأخرى، والدور الأكثر أهمية للجهات الفاعلة دون الحكومية التي تميل في بعض الحالات إلى استبدال أولويات الحكومات[15]. وبما أن الجهات الفاعلة دون الحكومية تمثل محور تركيز المقالة، وأن الإطار عبر الوطني لن يكون جزءًا من الدراسة الحالية، فإن المساحة المحدودة المتاحة للدول للمناورة والدور المتزايد للكيانات دون الحكومية ستكون مهمة لإجراء مزيد من التحليل مع التغييرات المذكورة أعلاه. في الجزء التالي، يهدف المقال إلى إظهار تطور حقوق المرأة في المغرب وتونس والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية.

(15) Nye, Jr. and. Keohane, «Transnational Relations and World Politics: An Introduction,» pp. 331-332 and 336-337.

ثانيًا: تطور حقوق المرأة في المغرب وتونس: تحديات وحلول

عند تناول مسألة حقوق المرأة في المغرب الكبير، لا بد من الإشارة إلى أن تطور حقوق المرأة لا يمكن فصله عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن بشكل رئيسي الخصائص السياسية والتاريخية لكل بلد تمت دراسته. بُنيت الحداثة المستمدة من تراث الماضي الاستعماري الفرنسي على مجتمع أبوي محافظ، وهو ما أدى إلى تعايش نموذجين متنافسين. وجود طريقة تفكير أكثر تحررًا تتجلى في إرادة إجراء الإصلاحات الضرورية التي تركز على تعديل المجموعة الأساسية من القوانين التي تنظم وضع المرأة في الحياة اليومية، كقانون الأسرة، حيث أسفرت الجهود المذكورة أعلاه عن توسيع نطاق حقوقهم وضمان زيادة فرص حصولهم على التعليم والتمثيل السياسي. وفي المقابل وجود بعض الممارسات الاجتماعية التقليدية، ولا سيما في المغرب، وهو يمثّل عبئًا جسيمًا أمام تحقيق المساواة بين الجنسين[16].

في حين لا يمكن أحدًا الاعتراض على النفوذ المتزايد لمنظمات حقوق المرأة منذ الستينيات والسبعينيات، فمن دون أدنى شك أن الأنشطة عبر الوطنية والخوف من ظهور الإسلام السياسي منذ ثمانينيات القرن العشرين مارسا أيضًا ضغوطًا على صنّاع القرار في المنطقة المغاربية.

وفقا لموغادام، فإن الإرث المؤسسي في الماضي ودور منظمات حقوق المرأة قبل وبعد الانتقال وإنشاء بلد ما سياسيًا له تأثير حاسم في مسألة حقوق المرأة[17]. في هذا الصدد، يمكن استحضار اسم سينثيا إنلوي، التي، كما ذكر سابقًا، تماثل بين توطيد بعض المعايير المؤسسية وغياب المرأة في صنع القرار. ومن الأهمية بمكان أيضًا تسليط الضوء على أن موغادام ذكر من ناحية أخرى أن الظهور المتزايد للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ التسعينيات دليل على وجود إرادة قوية لدى الشباب لإجراء تغييرات كبيرة من حيث حقوق المرأة أيضًا[18].

بعد استقلال المغرب في عام 1956، كانت المرأة المغربية في وضع أدنى بسبب وجود ممارسات اجتماعية تقليدية. وخلافًا لتونس، بُنيت المؤسسة السياسية المغربية على نظام قبلي

Mary Kimani, «Women in North Africa Secure More Rights,» *Africa Renewal* (July 2008),(16) <https://bit.ly/3InHaNX>.

Valentine M. Moghadam, «Modernising Women and Democratisation after the Arab Spring,»(17) *The Journal of North African Studies*, vol. 19, no. 2 (2014), p. 139.

Ibid., p. 139. (18)

قوي، وهو ما جعل الإصلاحات غير قابلة للإنشاء[19]. إن اعتماد قانون الأسرة المحافظ (المدونة) هو مظهر واضح من مظاهر هذه القيود الاجتماعية المستمدة من المجتمع الأبوي. وكما سبق ذكره، فإن تطور حقوق المرأة في المغرب العربي كان دائمًا مرتبطًا بالحاجة إلى التنمية الاقتصادية ومؤسسات سياسية فعلية في بلدان المنطقة. لذلك، كان لكل من حالات الركود الاقتصادي، بما في ذلك جائحة كورونا الأخيرة، والتحولات السياسية، مثل أحداث عام 2011، تأثير خطير في مسألة المساواة بين الجنسين.

شهدت الستينيات تحسنًا عامًا في الأوضاع الصحية والاقتصادية للمرأة في المغرب العربي. علاوة على ذلك، زاد أيضًا عدد النساء الملتحقات بالتعليم والمشاركات في صنع القرار[20]. وفي حين لا يمكن أحدًا الاعتراض على النفوذ المتزايد لمنظمات حقوق المرأة منذ الستينيات والسبعينيات، فمن دون أدنى شك أن الأنشطة عبر الوطنية والخوف من ظهور الإسلام السياسي منذ ثمانينيات القرن العشرين مارسا أيضًا ضغوطًا على صنّاع القرار في المنطقة المغاربية للعمل لمصلحة تمكين المرأة. كما أن التعليم والمشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة من بين الأهداف الاثني عشر لمنصة عمل بكين، التي اعتمدت في عام 1995 على هامش مؤتمر بكين المعني بحقوق المرأة[21].

وفي ما يتعلق بحصول المرأة على التعليم، لا بد من الإشارة إلى أنه خلافًا لتونس، لم يصبح التعليم إلزاميًا في المغرب إلا في عام 1963، أي بعد خمس سنوات من تونس. وعندما يتعلق الأمر بالأمية، فإن المؤشرات للأسف بعيدة من أن تكون واعدة، إذ إن المغرب لم يتخلص بعد من أعلى معدل للأمية في المغرب العربي[22] الذي يضرب النساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية (60 بالمئة). ووفقًا لأحدث بيانات اليونسكو[23]، فإن معدل الأمية لعام 2018 يصل إلى 35.4 بالمئة بين النساء و16.7 بالمئة بين الرجال في الفئة العمرية 15 عامًا فما فوق. وفي ما يتعلق بحصة المرأة من القوى العاملة، وفقًا لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين في عام 2019، بلغت مشاركة الإناث في القوى العاملة 21.5 بالمئة مقارنة بنسبة 70.1 بالمئة في حالة الرجال[24]. وفي ما يتعلق بخبراء نظرية العلاقات الدولية النسوية الذين سلطوا الضوء على غياب المرأة في صنع القرار، لم تصل نسبة مقاعد النساء في البرلمان الوطني المغربي إلا إلى ما مجموعه 18.4 بالمئة في عام 2019 (20.5 بالمئة في مجلس الشيوخ و11.7 بالمئة في مجلس النواب) وفقًا لتصنيف الاتحاد

---

(19) Fatima Sadiqi, «Facing Challenges and Pioneering Feminist and Gender Studies: Women in Post-colonial and Today's Maghrib,» *African and Asian Studies*, vol. 7 (January 2008), pp. 470-470.

(20) Ibid., p. 451.

(21) UN Women, «Summary Report: The Beijing Declaration and Platform for Action Turns 20,» (2015), p. 5.

(22) Sadiqi, Ibid., p. 462.

(23) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، معهد اليونسكو للإحصاء، <http://uis.unesco.org/fr/home>.

(24) تم وضع مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقياس أوجه عدم المساواة في ثلاثة أبعاد رئيسية: الصحة الإنجابية، والتمكين، وسوق العمل مع مؤشرات مختلفة في كل بعد. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية، <http://hdr.undp.org/en/home> (accessed on 28 September 2021).

البرلماني الدولي[25]. استنادًا إلى هذه المؤشرات، فإن المغرب، إذا ما قورن بتونس، يظل البلد الذي يحظى بأضعف مشاركة للمرأة في البرلمان الوطني، ناهيك بنسبة الـ 30 بالمئة المطلوبة من التمثيل المحددة في اتفاقية القضاء على جميع أوجه التمييز ضد المرأة[26]، وتحقيق مثل هذا الهدف لا يزال يتطلب اتخاذ خطوات إضافية من الحكومة.

كما سبقت الإشارة في مقدمة المقال، سلك تطور حقوق المرأة في تونس مسارًا مختلفًا منذ استقلالها عام 1956. إن تهميش النظام القبلي والحجم الصغير نسبيًا لسكان البلاد جعلا تحقيق نهج من «أعلى إلى أسفل» بقيادة سلطة رئاسية قوية (الرئيس الحبيب بورقيبة) ممكنًا. وهكذا، مكنت الحركة النسائية في الدولة من إجراء إصلاحات كبيرة[27] مع ذلك، من ناحية أخرى، كانت هذه الإصلاحات نتيجة لعملية تحديث لنموذج غربي محدد بوضوح تطلبت قوة عاملة أكثر تعليمًا ومهارة. وفي هذا الصدد، تم إقرار التعليم الإلزامي للفتيات في عام 1958، ومنحت المرأة التونسية حق التصويت في عام 1959. وكنتيجة لتوسع الحقوق في مجال التعليم، أظهرت المؤشرات تحسنًا كبيرًا بالنسبة إلى المرأة، وهو ما يعني أن متوسط السنوات التي تقضيها في المدرسة ارتفع من 4.9 إلى 15.1 سنة بين عامي 1971 و2010[28] وفي حين أن قانون الأحوال الشخصية يكفل المساواة الرسمية (إلغاء تعدد الزوجات، وموافقة المرأة على الطلاق، وما إلى ذلك)، فإنه لا يقضي على أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة. أثبتت الحركة النسوية في الدولة أنها أداة سياسية في يد الحكومة للتخلص من الإسلاميين من خلال ممارسة السيطرة على المجال الديني، فضلًا عن التوافق مع الأهداف الدولية في إطار حقوق المرأة.

كان التصديق على القانون الدولي لحقوق المرأة، أو اتفاقية القضاء على جميع أوجه التمييز ضد المرأة في عام 1985 مع تحفظات، أو زيادة الحصة في المناصب الانتخابية إلى 20 بالمئة من جانب الرئيس الثاني زين العابدين بن علي في عام 2004 دليلًا واضحًا على النيات الحقيقية للحكومة في ما يتعلق بمسألة حقوق المرأة. بهذا المعنى، أدى اندلاع الربيع العربي في عام 2011 إلى فتح فصل جديد لمنظمات حقوق المرأة التي كانت مكبوتة في السابق، حيث أصبح من الممكن إجراء نقاش أكثر انفتاحًا حول دور المرأة (مثل صياغة الدستور الجديد في عام 2014، وقانون المساواة في الميراث)[29] في ما يتعلق بالمساواة في الوصول إلى مجال التعليم، أظهر صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي تطورًا متساويًا بين الجنسين حتى عام 2018 عندما كان وجود الأولاد أعلى بنسبة 1

---

(25) «Monthly Ranking of Women in National Parliaments»،
الاتحاد البرلماني الدولي، «البيانات العالمية عن البرلمانات الوطنية،» الترتيب الشهري للمرأة في البرلمانات الوطنية، <https://data.ipu.org/women_ranking?month=1&year=2021> (accessed on 30 September 2021).

(26) المصدر نفسه، ص 14

(27) Sadiqi, «Facing Challenges and Pioneering Feminist and Gender Studies: Women in Post-colonial and Today's Maghrib,» pp. 449-450.

(28) Erica Mail, «Women's Rights in Tunisia Before and After the 2011 Revolution: Progress When It Helps the People in Power,» University of Chicago Law School (2019), pp. 2-4.

(29) Ibid., pp. 2-9, 11, 13 and 17-18.

بالمئة من وجود البنات. ووفقًا للبيانات الإحصائية الرسمية لليونسكو[30]، فإن نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي بين عامي 2011 و2016 تجاوزت نسبة حضور الأولاد وتضاعفت تقريبًا بين الحقبة المذكورة أعلاه (انظر زيادة بنسبة 6.6 بالمئة في عام 2011 إلى 12.4 بالمئة في عام 2016). وبخصوص التحاق المرأة أكاديميًا، لا بد من تأكيد أن هيمنة مطلقة للمرأة تظهر في التعليم العالي بين عامي 2011 و2019. وفي ما يتعلق بمستوى التعليم، من المهم جدًا الإشارة إلى أنه خلافًا للمغرب، لم يكن معدل الأمية كبيرًا إلا في الفئة العمرية 65 سنة فما فوق حيث يوجد معدل أمية يبلغ 81 بالمئة مقابل 48.6 بالمئة في حالة الرجال وفقًا لأحدث البيانات الإحصائية لليونسكو المتاحة منذ عام 2014.

في ما يخص مشاركة المرأة في القوى العاملة، لا بد من الإشارة إلى أنه وفقًا للمكتب التونسي للإحصاء، يوجد 20 بالمئة فقط من النساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية في عام 2014 يحصلن على عمل لائق، وفي بعض المناطق تجاوز معدل البطالة 40 بالمئة. وفي أكثر المناطق تهميشًا، تعمل 61 بالمئة من النساء في القطاع الزراعي الأكثر ضعفًا، ولا يحصل سوى 12 بالمئة منهن على الخدمات الطبية والاجتماعية[31]. تبين هذه النِّسب بوضوح أن انخفاض مشاركة المرأة في ميدان القوى العاملة وظروف المرأة الريفية كانت مثيرة للقلق حتى قبل اندلاع الجائحة، وازدادت تفاقمًا بسبب التوترات السياسية والاجتماعية المتزايدة منذ عام 2019. وفي ما يتعلق بأَبْعَادِ التمكين السياسي للمرأة التونسية، يجب الإشارة إلى أنه عقب أحداث عام 2011 عندما بلغت مشاركة المرأة في البرلمان 26.27 بالمئة فقط، تجاوزت تونس في عام 2014 شرط نسبة 30 بالمئة الذي حددته اتفاقية القضاء على جميع أوجه التمييز ضد المرأة. علاوة على ذلك، احتلت النساء 78 مقعدًا في عام 2019 من أصل 217 مقعدًا، وهو ما يعني نسبة تمثيل 35.9 بالمئة (المركز الحادي والثلاثين عالميًا والمركز الأول بين البلدان العربية). ومع ذلك، عقب الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، حدث تراجع، ووفقًا لأحدث بيانات الاتحاد البرلماني الدولي[32] في عام 2020، لم تشغل النساء سوى 54 مقعدًا من أصل 217 مقعدًا، وهو ما يعني نسبة تمثيل 24.9 بالمئة في صنع القرار. ومع ذلك، فإن

أظهر الربيع العربي بوضوح أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية إلا إذا كانت تأخذ في الحسبان الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للفئات الأكثر ضعفًا.

(30) انظر الموقع الرسمي لليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، معهد اليونسكو للإحصاء، <http://uis.unesco.org/fr/home> (accessed on 28 October 2021).

(31) وزارة المرأة والانجاب والطفولة، «الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات الريفيات، 2017ـ2020،» ص 2، <http://www.femmes.gov.tn/wpcontent/uploads/2017/07/Presentation_ Strategie_ FR_2017-2020.pdf> (accessed on 15 October 2021).

(32) انظر الموقع الرسمي للاتحاد البرلماني الدولي، البيانات العالمية عن البرلمانات الوطنية، «الترتيب الشهري للمرأة في البرلمانات الوطنية، » <https://data.ipu.org/women-ranking?month=1&year=2021> (accessed on 28 October 2021).

تعيين نجلاء بودن في 30 أيلول/سبتمبر 2021 كأول امرأة رئيسة لمجلس الوزراء في تونس وفي الوطن العربي يعَد خطوة فريدة وواعدة من ناحية تمكين المرأة[33].

أثبتت النظرة الموجزة لتطور حقوق المرأة في المغرب وتونس أن العمليات الاجتماعية والسياسية والتاريخية والثقافية المختلفة ساهمت في بناء وإعادة بناء حقوق المرأة في كلا البلدين. ومع ذلك، أظهر الربيع العربي بوضوح أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية إلا إذا كانت تأخذ في الحسبان الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للفئات الأكثر ضعفًا[34]. لذلك، فإن تطور حقوق المرأة عملية ثنائية الاتجاه: يمكن الناشطة في مجال حقوق المرأة أن تدفع الدول نحو قبول إصلاحات معينة لمصلحة المرأة، ولا سيما في المراحل الهشة اجتماعيًا أو اقتصاديًا مثل الربيع العربي أو جائحة كورونا. حدث هذا في المغرب عندما تم إصلاح قانون الأسرة في عام 2004[35] أو في رفع بعض تحفظاته إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2011[36] بعد هذه النظرة العامة، سيحلل القسم التالي إلى أي مدى يمكن للجهات الفاعلة دون الحكومية أن تسهم في بناء حقوق المرأة، ولا سيما في ضوء الحالة الراهنة للوباء.

ثالثًا: مدخل سفلي-علوي إلى حقوق المرأة: دور المنظمات غير الحكومية في تشكيل مسألة المساواة بين الجنسين

كما سبق أن تم تسليط الضوء في مقدمة البحث، تركز التحليل حول مسألة ما إذا كان تفشي الوباء يمكن أن يؤدي إلى تعاون أكثر كثافة بين الناشطين في مجال حقوق المرأة والمنظمات غير الحكومية لدفع صناع القرار نحو إعادة النظر في مسألة المساواة بين الجنسين، وعلى وجه التحديد عدم المساواة. للإجابة عن السؤال البحثي، أجريت مقابلات مع ممثلي ثلاث منظمات مغربية وثلاث منظمات غير حكومية تونسية لحقوق المرأة. ونظرًا إلى القيود التي يفرضها الوباء والتوافر المحدود للمنظمات غير الحكومية في الوضع الراهن، أجريت المقابلات مع المنظمات غير الحكومية المغربية والتونسية عبر الإنترنت. تتم معالجة البيانات النوعية باستخدام طريقة تحليل النماذج. تحليل النموذج هو نهج استقصائي لمعالجة البيانات الأولية من خلال الترميز الذي يحصل قبل المقابلات. أثناء عملية الترميز، يقوم الباحث بتفصيل الموضوعات التي يمكن جمعها لاحقًا في

(33) La drôle de nomination de Najla Bouden à la tête du gouvernement tunisien,» France 24, 1 October 2021, <https://bit.ly/3AxVZfk> (accessed on 28 October 2021).

(34) Moghadam, «Modernising Women and Democratisation after the Arab Spring,» p. 141.

(35) Ibid., p. 140.

(36) Hanane Darhour and Drude Dahlerup, eds., *Double-Edged Politics on Women's Rights in the Mena Region (Gender and Politics)* (London: Palgrave Macmillan, 2020), p. 15.

نموذج، والتي تساعد على الإجابة عن السؤال البحثي[37]. تمكن هذه الطريقة المنهجية الباحث من التركيز على المفاهيم الرئيسية، مقارنة المقابلات واستخلاص النتائج على أساس الجوانب المحددة سابقًا. على الرغم من إجراء المقابلات شبه الهيكلية بسبب هذه الطريقة في معالجة البيانات، يمكن للباحث تحديد تلك الموضوعات التي سيتم بناء المقابلات عليها مسبقًا. فيما يتعلق بمسائل البحث وأهداف البحث، سينصب التركيز على العقبات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية الرئيسية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، واتجاه موقف المساواة بين الجنسين، والتعاون الإقليمي أو عبر الوطني.

المنظمات غير الحكومية المغربية الثلاث المعنية بحقوق المرأة المشاركة في المقابلات هي مؤسسة الأطلس الكبير ومقرها مراكش[38] التي تأسست في عام 2000، وأصوات المرأة الأمازغية ومقرها الرباط[39] وبدون هي لن أكون أبدًا هو[40]. تبين المنظمات المشاركة في البحث التجريبي جيدًا ظروف المرأة الريفية والتنوع الثقافي والعرقي في المغرب.

في ما يتعلق بتونس، ممثل مكتب الاتحاد الوطني للمرأة التونسية[41] ومقره قليبية (مدينة في الجزء الشمالي الشرقي من تونس، تابعة لمحافظة نابل)، رئيس جمعية التراث للاقتصاد التضامني[42] ومقرها تونس، والأمين العام لجمعية النساء التونسيات لبحوث التنمية[43]، وكذلك عضو في الاتحاد العام التونسي للشغل[44]، النقابة الرئيسية للبلاد، تم استجوابهم. وأجريت المقابلات في البلدين اللذين تم تحليلهما بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر 2021. ومن أجل حماية الحقوق الشخصية، تفضل الدراسة عدم الكشف عن هوية شخصيات المقابلات.

كان الهدف الرئيسي للعمل الميداني من البحث هو إيجاد أجوبة لما إذا كانت الأزمات السياسية أو غيرها، بما في ذلك الحالة الوبائية الراهنة، يمكن أن تعَدّ حافزًا للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة لتسليط الضوء على أوجه عدم المساواة القائمة، وما إذا كانت هذه الجهود يمكن أن تدفع صانعي القرار إلى الارتقاء لمصلحة المرأة. وركز البحث أيضًا على أنشطة المنظمات غير

---

(37) يمكن العثور على النموذج وأسئلة البحث في الملحق. انظر أيضًا: Joanna Brooks and Nigel King, «Doing Template Analysis: Evaluating an End of Life Care Service,» (University of Huddersfield, 2014), p. 4

(38) يوجد المزيد من المعلومات على الموقع الرسمي لمؤسسة الأطلس الكبير، <https://highatlasfoundation.org/> (اطلع عليه بتاريخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

(39) يمكن الاطلاع على الوصف العام للمنظمة على الموقع الرسمي للمؤسسة الأوروبية المتوسطية للمرأة.

(40) ولم تكن المعلومات عن أنشطة المنظمة متاحة إلا على صفحتها الرسمية على فيسبوك.

(41) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول المنظمة على الموقع الرسمي للاتحاد الوطني للمرأة التونسية. <https://www.unft.org.tn/fr/page-daccueil> (accessed on 2 November 2021).

(42) توجد أنشطة المنظمة على الموقع الرسمي لجمعية التراث للاقتصاد التضامني، <<http://www.apes.tn/fr/>. (اطلع عليه بتاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

(43) المعلومات عن أنشطة جمعية النساء التونسيات لبحوث التنمية متاحة على الصفحة الرسمية للمنظمة على موقع فيسبوك.

(44) انظر الموقع الرسمي للاتحاد العام التونسي للشغل <<http://www.ugtt.org.tn/>. (اطلع عليه بتاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

الحكومية في ضوء وباء كورونا، والتعاون الإقليمي مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، والعلاقة بين الجهات الفاعلة دون الحكومية وصناع القرار، فضلًا عن العقبات الرئيسية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين.

وضع الباحث ترميزًا أوليًا استنادًا إلى النتائج الرئيسية للأدبيات ، التي تم تلخيص نتائجها في الملحق. بعد تصنيف الموضوعات الرئيسية وإجراء المقابلات على أساس أسئلة شبه هيكلية[45]. سيتم تطبيق النموذج الأولي وتطويره لاستخلاص الاستنتاج النهائي للجزء التجريبي. وفي ما يلي ملخص لنتائج المقابلات والمقارنة بين مختلف المنظمات غير الحكومية. في ما يتعلق بأثر الوباء في حالة المرأة عمومًا وفي أنشطة المنظمة، ذكرت مؤسسة الأطلس الكبير أن وباء فيروس كورونا كان له أثر خطير في الحياة العامة، وأن الخطط والأهداف السابقة للمنظمة ترجع أساسًا إلى إلغاء الحلقات الدراسية وحلقات العمل. بيد أنه وفقًا لمؤسسة الأطلس الكبير، حث الوباء المنظمة أيضًا على التكيف مع الوضع المتغير من خلال وضع خطة عمل وتنظيم تدريبات حية أو مسجلة مسبقًا تتطلب تعاونًا أوثق مع المتطوعين الأمريكيين. كما عززت المنظمة المغربية غير الحكومية الثانية، صوت المرأة الأمازيغية، عواقب الوباء على المرأة. وقد تجلى الأثر السلبي للوباء في عمل المنظمة في إلغاء العمل الميداني، الذي يمثل الجزء الأكبر من نشاط المنظمة، وفي انخفاض تمويل المنظمة، وثالثًا، في إنهاء التعاون الإقليمي مع المنظمات غير الحكومية الأخرى. وعلى الرغم من الاعتراف بالعواقب السلبية لفيروس كورونا على ظروف المرأة، فإن المنظمة الثالثة لحقوق المرأة بوجه عام، «بدون هي لن أكون أبدًا هو»، أكدت النتيجة الإيجابية للوباء وذكرت أن المنظمة غير الحكومية يمكن أن تقدم دعمًا أكثر فعالية للمرأة. والهدف الرئيسي للمنظمة هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة. وعلى غرار المغرب، عززت منظمات حقوق المرأة في تونس نفس الآثار المترتبة على وباء كورونا في أنشطتها. وسلطت جمعية التراث للاقتصاد التضامني الضوء على المشاكل المتعلقة بتمويل المنظمة وإلغاء التدريبات وغيرها من التظاهرات.

في ما يتعلق بالتعاون داخل الدول والتعاون الإقليمي بوصفه جانبًا ثانيًا من التحليل، واصلت المنظمات المعنية بوجه عام نوعًا من التعاون مع منظمات أخرى خارج بلدانها. وأكدت مؤسسة الأطلس الكبير أهمية هذا التعاون وذكرت تجاربها الإيجابية مع الولايات المتحدة. كما عززت العضوة المؤسسة المشاركة لمنظمة «بدون هي لن أكون أبدًا هو» استعدادها في هذا الشأن من خلال التشديد على جهود التنسيق الإقليمية للمنظمة غير الحكومية مع منظمات حقوق المرأة التونسية والموريتانية. ولم يذكر سوى رئيس منظمة «صوت المرأة الامازيغية» أنه بسبب الوضع الوبائي، لم تواصل المنظمة غير الحكومية أي تعاون مع الشركاء الإقليميين الآخرين، وأن هذا الحوار مع المنظمات غير الحكومية التونسية والليبية قد توقف.

في حالة تونس، كانت ردود المنظمات غير الحكومية مماثلة لردود المغرب، باستثناء جمعية التراث للاقتصاد التضامني، التي أكدت بوضوح أنه بسبب المشاكل المتعلقة بمسألة التمويل، فإنها لا تؤمن بالنتيجة الإيجابية للتعاون. عمومًا جميع المقابلات أثبتت أنه على الرغم من الجهود

(45) السؤال الذي طرحه ممثلو المنظمات غير الحكومية المغربية والتونسية المعنية بحقوق المرأة هو جزء من الملحق.

الإقليمية، فإن التعاون على الصعيد الوطني بين المنظمات غير الحكومية قوي جدًا، ووفقًا لمنظمات حقوق المرأة، يمكن هذه الجهود أن تولي اهتمام صناع القرار لمسألة عدم المساواة بين الجنسين.

من ناحية مسألة المساواة بين الجنسين، كان السؤال الأهم هو تحديد تلك المعايير الاجتماعية والثقافية التي تمثل قيودًا أمام تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، كان هناك عمومًا توافق عام في الآراء في شأن الأعراف الاجتماعية والثقافية والتقليدية التي تمثل عقبات أمام تحقيق المساواة بين الجنسين. أشارت كل من مؤسسة الأطلس الكبير وجمعية التراث للاقتصاد التضامني والاتحاد الوطني للمرأة التونسية إلى انعدام الحصول على التعليم وسوق العمل وصنع القرار. المشاركة الأكبر للمرأة في صنع القرار كانت مطلبًا كبيرًا للمنظمة غير الحكومية المغربية «بدون هي لن أكون أبدًا هو»، ولكن هذا المطلب ظهر أيضًا في حالة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية قليبية وجمعية التراث للاقتصاد التضامني، حتى تونس كانت أفضل كثيرًا من المغرب من حيث مشاركة المرأة في عملية صنع القرار. إلى جانب المعايير التقليدية القائمة، من الأهمية بمكان أيضًا تسليط الضوء على المنظور التاريخي، ووجود معايير ذات طابع ذكوري، وهي نتيجة للتراث المجتمعي التقليدي والماضي الاستعماري الفرنسي. في ما يتعلق بالسؤال البحثي الرئيسي، أي ما إذا كانت منظمات حقوق المرأة في المغرب وتونس تؤمن بتطبيق منهج من أعلى إلى أسفل في ضوء «الربيع العربي» السياسي والأزمات الوبائية الحالية، كانت إجاباتها إيجابية بوجه عام. وتعتقد مؤسسة أطلس الكبير أنه من خلال إنشاء تعاونيات محلية وبرامج تدريب مكثفة يمكن للجهات الفاعلة دون الحكومية أن تدفع القيادة نحو تنفيذ ظروف أكثر ملاءمة للمرأة. كما أن حملات التوعية والإصلاحات لزيادة مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية تعَدّ من بين مهمات المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة، أي في حالة صوت المرأة الأمازيغية، ومنظمة «بدون هي لن أكون أبدًا هو». وأكدت هذه الأخيرة مع منظمة التراث للاقتصاد التضامني إقامة الاستقلال الاقتصادي للمرأة من خلال إطلاق دورات تدريبية مختلفة لها كخطوة رئيسية نحو طريق تحقيق المساواة بين الجنسين، مع تأكيد أن التعاون المحلي أمر لا بد منه لتحقيق منهج ناجح من القاعدة إلى القمة. على عكس هذا الجانب، تعتقد جمعية المرأة التونسية من أجل بحوث التنمية أن إنشاء إطار دولي لحقوق المرأة (منهج من أعلى إلى أسفل) يمكن أن يؤدي إلى التعاون على المستوى الحكومي ودون الحكومي.

مع ذلك، لا يمكن إغفال أن تعزيز المساواة بين الجنسين كثيرًا ما يستخدم كبطاقة لعب من جانب صنّاع القرار، ولا سيما في أوقات الأزمات. وكما ذكر من قبل، كانت هذه هي الحال في عهد الرئيس بورقيبة وبن علي. وقد عززت هذه الحقيقة أيضًا منظمة التراث للاقتصاد التضامني، التي رأت أن ترشيح المرأة للمناصب السياسية علامة تواصل أكثر منه نية حقيقية للتغيير. انقسمت آراء منظمات حقوق المرأة في المغرب وتونس بشأن عواقب الوباء. فمن ناحية، ادعت مؤسسة الأطلس الكبير في المغرب والاتحاد الوطني للمرأة التونسية ومقره قليبية أن الوباء جلب أدوات بديلة لتعزيز حقوق المرأة تجلت في حملات التوعية. من ناحية أخرى، ذكرت منظمة صوت المرأة الأمازيغية أنه إلى جانب خفض تمويل أنشطة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة، فإن الوباء يؤثر سلبًا في ظروف النساء العاملات في التعاونيات الصغيرة والقطاعات غير

الرسمية. وسلطت المنظمة الضوء أيضًا على إفقار المرأة، وهو رأي تشاطره فيه كذلك منظمة التراث للاقتصاد التضامني. بالإشارة إلى طريقة تحليل النموذج، تم توسيع الترميز الأولي مع عوامل مهمة أخرى بعد تطبيقه وتطويره في نموذج[46]. من أجل تصنيف أوضح للأسئلة والأجوبة المطروحة من المنظمات، قام الباحث بصياغة الجدول الموجز التالي:

جدول موجز مبني على المقابلات التي أجريت(47)
مع المنظمات غير الحكومية المغربية والتونسية

	المغرب			تونس		
الجوانب	**مؤسسة الأطلس الكبير**	**صوت المرأة الأمازيغية**	**بدون هي لن اكون أبدا هو**	**الاتحاد الوطني للمرأة التونسية قليبية**	**جمعية التراث للإقتصاد التضامني**	**جمعية المرأة التونسية للبحث والتنمية**
آثار فيروس كورونا في حقوق المرأة	خطيرة (التكيّف ممكن)	خطيرة (إفقار المرأة)	خطيرة (زيادة العنف المنزلي)	خطيرة	خطيرة (تعزيز التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة العنف المنزلي	خطيرة (تفقير المرأة)
التعاون داخل الدولة والتعاون الجهوي	إرادة التعاون (← رؤية شاملة) التعاون الدولي مع الولايات المتحدة ← تجارب إيجابية	إرادة التعاون، لكن تفشى الوباء (الإيمان بالتعاون المحلي مع الجمعيات والتعاونيات)	إرادة التعاون (مثل شراكة التونسيين والموريتانيين)	إرادة التعاون (← رؤية شاملة)، دعم إسباني ← تجارب إيجابية	تصور متشائم ← مشاكل تتعلق بمسألة التمويل، مزيد من الثقة في التعاون بين الشمال والجنوب	تعاون جهوي ودولي أوسع (منظمات غير حكومية فرنسية وإسبانية) تعاون قبل الربيع العربي، تعزيز التعاون داخل الدولة بعد عام 2011 (إنشاء منصة)

(46) نتيجة التحليل النهائي ملخصة أيضًا في الملحق.
(47) يمكن العثور على الأسئلة التي طرحت خلال المقابلات في الملحق.

نتائج الوباء	أثر إيجابي ← الحاجة إلى أنشطة تكميلية (ورش عمل) ← تمكين المرأة	أثر سلبي ← انقطاع الدعم المادي، وإنهاء العمل الميداني والدعم الإقليمي	أثر سلبي ← إمكان دعم الاستقلال الاقتصادي للمرأة كجانب رئيسي	أثر إيجابي ← حملة توعية مكثفة ← إمكانية تحسين أوضاع المرأة	أثر سلبي ← انهاء التدريبات، انقطاع في تمويل المنظمة	أثر سلبي، لكن أثار إيجابية في المرأة الريفية ← انخفاض أثر الوباء
القيود أمام المساواة بين الجنسين	معايير اجتماعية، ثقافية وتقليدية، وعدم الحصول على التعليم، وسوق الشغل، والخدمات الصحية، والافتقار إلى الوعي القانوني	وجود قوانين لمصلحة الرجال، عدم المساواة جهويًا وثقافيًا، مجتمع أبوي	ثقافيًا، سياسيًا، وتأثير السقف الزجاجي في سوق الشغل	انعدام فرص العمل، والوصول المحدود إلى صنع القرار (الحاجة إلى التنمية)، وانعدام الثقة بالنفس	اجتماعي، اقتصادي، قانوني، تربوي، سياسي	الحاجة إلى التغيير في العقلية ← الموروث التاريخي
مدخل من أسفل إلى أعلى	نعم، إنشاء التعاونيات المحلية، وبرامج التدريب المكثف ← دور الجهات الفاعلة دون الحكومية أمر بالغ الأهمية	نعم، المفتاح هو المشاركة السياسية للمرأة + التعاون المحلي، المشاريع المحلية	يعتمد على السياق السياسي الحالي ← ضرورة الاستقلال الاقتصادي + الإرادة السياسية	-	نظرة متشائمة إلى حد ما ← السياق السياسي ← ترقية المرأة في صنع القرار هي بالأحرى ورقة رابحة	جزئيًا + أهمية الإطار الدولي لحقوق المرأة (اتفاقية القضاء على جميع أوجه التمييز ضد المرأة)

خلاصة

حلل المقال مسألة المساواة بين الجنسين من منظور جديد شمل المدخل النسوي للعلاقات الدولية ووضع مسألة البحث في إطار الاعتماد المترابط المعقد الذي ظهر في نهاية السبعينيات وكان له تأثير كبير في صنّاع القرار. وعند ذكر حقيقة غياب المرأة في عمليات صنع القرار الرئيسية والعمليات الاقتصادية فذلك يدل بوضوح على أن العلاقات الدولية مجندرة بصفة كبيرة، فقد تناولت الدراسة مسألة إلى أي مدى يمكن الجهات الفاعلة دون الحكومية أن تؤثر في سلوك الحكومات.

للإجابة عن هذا السؤال، استخدمت المقالة اختبارات تجريبية، تجلت في إجراء مقابلات مع منظمات غير حكومية محلية مغربية وتونسية لحقوق المرأة. وفي ما يتعلق بطريقة جمع البيانات، اسْتُخدِم الترميز الأولي، الذي نُقّح وأُكمل عقب المقابلات. وبعد تحليل العلاقة بين مختلف المنظمات غير الحكومية والحكومية، وجد البحث أن تطور حقوق المرأة يعتمد بقوة على الجوانب التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لكل بلد تم تحليله. في المغرب، أدى عدم مركزية السلطة ووجود نظام قبلي إلى توطيد مجتمع أبوي تعزز أكثر بعد اعتماد قانون الأسرة المحافظ في عام 1957. وفي ما يتعلق بتأثير التسوية السياسية لدولة معينة، يجب إبراز أن دعم الدول للمساواة بين الجنسين يستخدم أيضًا كأداة للإظهار أمام المجتمع الدولي واستخدام حقوق المرأة كبطاقة رابحة ضد خصومها السياسيين. بينما حدث التمشي المذكور أعلاه في تونس بعد عام 1956 (نسوية الدولة)، وعلى نقيض المغرب، أدى هذا التطور إلى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية، وانخفاض مؤشر عدم المساواة بين الجنسين، ومنظومة تعليمية ورعاية صحية أكثر تطورًا؛ وفي المغرب، كانت المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة بحاجة إلى الكفاح من أجل تحقيق تطور كبير.

كان لتفشي الوباء بالفعل أثر خطير في التنمية الاقتصادية العالمية. ووفقًا للبيانات الإحصائية الرسمية، واجهت كل من المغرب وتونس أزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة قبل فيروس كورونا وبعده مباشرة. وفي تونس، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.7 بالمئة، وبلغ معدل البطالة بين العاملات 16.7 بالمئة. في المغرب، فقد مليون شخص وظائفهم في الأشهر الأربعة الأولى عقب تفشي الوباء، وقد يصل معدل البطالة إلى 33.4 بالمئة بين الفئة العمرية 15 ـ 24 عامًا، و18.2 بالمئة بين الخريجين و15.6 بالمئة بين النساء. كانت نقطة البداية في المقال هي أن النهج النسوي يشير إلى الوضع الأدنى للمرأة في جميع مجالات المجتمع. بعد استخراج البيانات النوعية من المقابلات، وجدت الدراسة أنه على الرغم من الفوضى الموجودة على مستوى الجهات الفاعلة دون الحكومية والحكومات، يمكن تعديل هذه الفوضى من خلال تفاعل هذه الجهات مع الحكومات. وقد أظهر الربيع العربي في عام 2011 أن الأزمات تفتح الطريق أمام مختلف المنظمات غير الحكومية للتعبئة لمصلحة الفئات الضعيفة، التي يمكن أن تسهم في تحقيق تنمية كبيرة. غير أنه من ناحية أخرى، يجب التعامل مع هذه المقرّرَات بحيطة؛ لأن التغييرات في الإرادة على جميع مستويات التحليل والاستراتيجية الثابتة أمر لا بد منه. كما أن الوباء قد أدى إلى ظهور الصعوبات التي تواجهها المرأة، مثل تزايد العنف المرتكب ضدها، والتهميش للمرأة الريفية، وضعف سوق العمل. وفي هذا الصدد، يمكن فهم معالجة مسألة المساواة بين الجنسين في البلدان التي تم تحليلها على أنها عملية ثنائية الاتجاه، حيث يعني وجود بعض القواعد التقليدية الراسخة ثقافيًا عقبة أمام المنظمات غير الحكومية وشبه الحكومية المعنية بحقوق المرأة على حد سواء، حيث يمكن كلاً من الجهات الفاعلة دون الحكومية والمجتمع الدولي أن يمارسا ضغوطًا على الحكومات للتحرك.

الملحق الرقم (1)
تحليل المثال
(المثال الأوّلي والتفسير النهائي)

الملحق الرقم (2)
أسئلة إلى ممثلي المنظمات غير الحكومية المغربية والتونسية المعنية بحقوق المرأة

1 ـ إلى أي مدى أثر وضع الجائحة في الهدف/الأهداف الرئيسية لمؤسستكم؟ ما هي التحديات الرئيسية التي واجهتموها أو يجب مواجهتها في المستقبل؟

2 ـ إلى جانب الآثار السلبية للوباء في تمكين المرأة، بحسب رأيكم، كيف يمكن فترة ما بعد كورونا أن تؤدي إلى تحسين بعض ظروف الشابات والنساء عمومًا؟ وفي حال حدوث تصور سلبي، كيف يمكن الوباء أن يزيد من تعزيز عدم المساواة القائمة بالفعل؟

3 ـ كيف ترى التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى في مجال التعليم؟ وفي هذا الصدد، كيف ترى آفاق التعاون بين الجمعيات الأخرى التي تمثل الأهداف نفسها؟ إلى أي مدى يمكن نوعًا معينًا من المنهج العلوي-السفلي أن يكون له تأثير كبير في صنّاع القرار؟

4 ـ كيف يمكن التعاون الإقليمي بين الجمعيات ذات الأهداف عينها أن يقدم زخمًا كبيرًا لتحقيق المساواة بين الجنسين؟

5 ـ كيف ترى عملية بناء وإعادة بناء هوية المرأة قبل أحداث عام 2011، وبعدها، وفي ضوء فيروس كورونا وبعد حقبة كورونا؟

6 ـ ما هو أكبر عبء أمام تحقيق المساواة بين الجنسين؟

7 ـ كيف تتعامل مع وجود الأعراف التقليدية عند العمل على تحقيق الأهداف الرئيسية لمنظمتك؟

8 ـ إلى أي مدى، وبأي طريقة يمكن منظمتكم أن تساهم في تحسين تمكين المرأة في بلدكم؟

9 ـ يرجى ذكر بعض قصص النجاح بين النساء اللواتي تدعمهن أو دعمتهن، واللواتي حققن مكانة عالية في المجال السياسي أو الاقتصادي (مثل روّاد الأعمال)

10 ـ إلى أي مدى نجحت المنظمة في القضاء على الأمية أثناء عملها؟

11 ـ كيف يمكن المدارس والأساتذة أن يوفروا تعليمًا مستمرًا أثناء حالة الوباء (مثل الوصول إلى الإنترنت، وما إلى ذلك)؟

12 ـ بتحقيق الأهداف الرئيسية، كيف يمكن منظمتكم أن تغيّر القواعد والممارسات التقليدية القائمة التي تمثّل عبئًا أمام تحقيق المساواة بين الجنسين؟

13 ـ إلى أي مدى يمكن منظمتك أن يكون لها تأثير، أو ما هو التأثير الذي يمكن أن يكون لمنظمتك على صناع القرار؟ كيف يمكن أن تؤثر في صناع القرار ومجال صنع السياسات في عالم يهيمن عليه الرجال تقليديًا؟

14 ـ كيف يمكن منظمتكم أن تنجح في إعادة كتابة الأعباء الاجتماعية والثقافية التي تعيق تحقيق المساواة بين الجنسين؟

15 ـ كيف يمكن المرأة أن تسهم في عملية إرساء الديمقراطية؟

16 ـ ووفقًا لما ذكرته، كيف يمكن تقليص الفجوة بين الرجل والمرأة؟

17 ـ كيف يمكن المجتمع أن يكون له تأثير كبير في / ما هو نوع التأثير الذي يمكن أن يكون له في صناع القرار والمنظمات غير الحكومية؟ □